

مشكلة الأقليات في الفكر الغربي الراهن

The problem of minorities in current western thought

محمد بن سباع¹*

¹جامعة قسنطينة2 (الجزائر)، مخبر فلسفة العلوم الإنسانية، moh.philo@yahoo.fr

Mohamed bensebaa¹

¹ University of Constantine2 (Algeria), Laboratory of Philosophy of Human Sciences
moh.philo@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/01/10 تاريخ القبول: 2025/03/13 تاريخ النشر: 2025/07/31

ملخص

إننا نسعى في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الأقليات كما طرحت في الفكر الغربي الراهن، وهي مشكلة تجسد الصراع بين الدولة القومية والأقليات؛ حيث أن كل طرف يرى في الآخر مصدر خطر على وجوده وثقافته. وعلى الرغم من تأييد بعض المفكرين الغربيين لسياسات الدولة القومية في إقصاء الأقليات وعدم الاعتراف بها، إلا أنه مع تزايد انتشار الأقليات في أغلب الدول الغربية فإن بعض المفكرين الغربيين خصوصاً منهم دعاة احترام التعددية الثقافية وبعض المنظمات الحقوقية أكدوا على ضرورة إيجاد أ نموذج سياسي يعيد بناء مفهوم الدولة والمواطنة، ومنه التحول من الدولة القومية إلى الدولة المتعددة ثقافياً بالعمل على اندماج الأقليات واعتراف الدولة القومية بها وبحقوقها، لأن هذا ما سيخفف من حدة الصراع ويضمن التعايش المشترك بينهما في إطار احترام متبادل.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، الدولة القومية، التعددية الثقافية، الاندماج، الدولة متعددة الثقافات.

Abstract

in this study we seek to shed light on the problem of the minorities as presented in current western thought, which is a problem that embodies the conflict between the nation-state and minorities, as each party sees the other as a source of danger to its existence and culture. Although some western thinkers support the policies of the nation-state in excluding minorities and not recognizing them, with the increasing spread of minorities in most western countries, some western thinkers, especially advocates of respect for multiculturalism and some human rights organization, have stressed the necessity of finding a political model that reconstructs the concept of the state and citizenship, including the transformation from the nation-state to the multi-cultural state by working to integrate minorities and have the nation-state recognize them and their rights, because this is what will reduce it reduces the intensity of the conflict and ensures coexistence between them within the framework of mutual respect.

Keywords: minorities ,nation state ,multiculturalism , integrating , multicultural country.

محمد بن سباع.

1- مقدمة:

إن السبب الرئيس الذي جعلنا نهتم بدراسة مشكلة الأقليات هو أنها أصبحت مشكلة مطروحة بجدّة في الفكر الغربي الراهن، ذلك أن ظاهرة الأقليات أصبحت منتشرة في الدول القومية التي تُوصَفُ بأنها "متجانسة ثقافياً"، إذ أصبحت واقعا يفرض نفسه اليوم خصوصا في ظل انتشارها لأسباب متعددة أهمها ظاهرة الهجرة، حيث حرصت جماعات الأقليات على المطالبة بحقوقها واحترام خصوصياتها. إن أغلب الدول الغربية اليوم يشترك مواطنوها في ثقافة واحدة، بالتالي فهي تسعى للمحافظة عليها والدفاع عنها من خلال سياسة إقصاء الأقليات، لذلك فإن مشكلة الأقليات ارتبطت بذلك الصراع بين الدولة القومية والأقليات والذي يتجلى في أن الدولة القومية من جهة لا تعترف بحقوق الأقليات خصوصا منها الحقوق الثقافية، والأقليات من جهة أخرى تشترط الاعتراف بحقوقها وإشراكها في الحياة العامة تحديدا منها الاجتماعية والسياسية.

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في توجه الفكر الغربي الراهن إلى الاهتمام بمشكلة الأقليات خصوصا في ظل المتغيرات الراهنة المتعلقة بـ "التعددية الثقافية"، والتي يؤكد مؤيدوها على ضرورة أن تراعي الدولة القومية حقوق الأقليات وهو التصور الذي يُمثله بعض المفكرين اليوم خصوصا في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ من أمثال ويل كيمليكا Will kymlicka وتشارلز تايلور Charles Taylor وباتريك سافيدان Patrick Savidan وغيرهم. إن دعوة هؤلاء إلى الاعتراف بحقوق الأقليات خصوصا منها الحقوق الثقافية، جاءت في ظل التمييز الذي أصبحت تعاني منه الأقليات في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة من طرف الكثير من الدول الغربية، حيث تم استبعادها من المشاركة في كل المجالات وحرمانها من كامل حقوقها، فبين الإقصاء والتهميش وحتى الاضطهاد تدور مشكلة الأقليات. وعليه، فإن صياغة الإشكالية الرئيسة لبحثنا هذا تكون على النحو التالي: كيف طُرِحَت مشكلة الأقليات في الفكر الغربي الراهن؟ وتندرج تحتها مشكلات جزئية هي: ما المقصود بالأقليات؟ وكيف عملت الدولة القومية على إقصائها؟ وما هي أهم المواقف التي اهتمت بمشكلة الأقليات في الفكر الغربي الراهن؟

2. منهج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الرئيس المطروح حول موضوع الأقليات في الفكر الغربي الراهن اعتمدنا على أهم المناهج التي تتناسب مع طبيعته، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في معرفة حقيقة ظاهرة الأقليات وكذا أهم أنواعها، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من خلال التعمق في معرفة حقيقة علاقة الأقليات بالدولة القومية وكذا مواقف أهم المفكرين الغربيين من مشكلة الأقليات ومقترحاتهم حول كيفية حل هذه المشكلة من خلال إدماج الأقليات.

3. مفهوم الأقليات:

صحيح أن مصطلح الأقلية قديم، لكنه أصبح في الآونة الأخيرة متداولاً بشكل واسع حيث ارتبط حديث المفكرين عنه بحقوق الإنسان. لكن الملاحظ هو أنه لا يوجد تعريف مُوحَّد لمصطلح الأقلية أو الأقليات؛ وذلك راجع إلى الاختلاف بين وجهات النظر والمعايير التي يُنظرُ من خلالها إلى الأقليات، وهذا ما لاحظناه عندما بحثنا عن تعريف الأقليات.

1.3. الأقليات لغة: إن الأقلية في اللغة مأخوذة من القلة وهي عكس الكثرة، وهذا ما تؤكدُه أغلب المعاجم سواء العربية أو الأجنبية حيث نجد ابن منظور في معجمه "لسان العرب" يقول أن: "القلة خلافُ الكثرة، والقل خلاف

الكثير، وأقلّه أي جعله قليلا، والقلة والكثرة تستعملان في الأعداد" (منظور، 2014، صفحة 180). وهو المعنى الذي يؤكده "معجم أكسفورد" إذ بين أن: "الأقلية هي جزء أصغر من مجموعة أكبر". (Turnbull, 2010, p. 112) وهو المعنى الذي تأخذه الأقلية خصوصا في ارتباطها بالناس، فنقول مثلا "فئة قليلة" أي عدد محدود من الناس مقابل الأغلبية أو الأكثرية. هذا بالنسبة إلى المعنى اللغوي للأقليات، لذا سنحاول التوسع أكثر في مفهومها بالتعرف على المعنى الاصطلاحي لها.

2.3. الأقليات اصطلاحا: نظرا لأنه لا يوجد تعريف جامع مانع بالمعنى المنطقي لمصطلح الأقليات، وإنما هناك تعريفات كثيرة ومتنوعة فإننا سنعرض بعضا منها ونحاول من خلالها أن نستنتج أهم الصفات التي تدخل في مفهوم الأقليات، فعندما عدنا إلى "الموسوعة البريطانية الجديدة" فإننا وجدنا أنها تعرّف الأقليات على أنها: "مجموعة متميزة إثنيا أو عرقيا، تعيش ضمن مجتمع أكبر" (Gwinn, 1994, p. 169). ويشير هذا التعريف إلى أن الأقلية جزء مُقابل للمجموع، كما أنها تشير إلى أن الأقلية أنواع فقد تكون ثقافية أو اثنية أو عرقية، مع أنه هناك أنواع أخرى من الأقليات لم يُشر إليها هذا التعريف مثل الأقلية اللغوية، لكن يبقى أهم شيء أشار إليه -والذي يُعتبر جوهر مفهوم الأقلية- هو أن الأقلية تمثل جزءاً مقابل مجموع.

كما وجدنا أن هناك تعريفات أخرى للأقلية بالإضافة إلى تأكيدها على أنها تمثل نسبة قليلة أمام الأكثرية، فإنها تشير إلى أن هذه الأقلية لطالما عاشت تاريخيا تحت اضطهاد الأكثرية، خصوصا من ناحية حرمانها من حقوقها؛ حيث أن أفراد الأقليات يكونون دائما مُبعدين عن القوة المهيمنة في الدولة: "حيث أن أعضاء الأقلية غالبا ما يُحيدون عن الاندماج العام في نشاط المجتمع، وفي الوقت نفسه قد يُحرّمون من نصيبهم من الحقوق والمكافآت المجتمعية، وفي أغلب الأحيان تكون الأقلية هي الأفقر والأقل تملكاً أو حيازة للسلطة أو الثروة مقارنة بالأغلبية (ابراهيم، 2002، صفحة 17). هكذا، يظهر لنا أن الأقلية جماعة تختلف عن أغلبية أفراد المجتمع، وذلك لتمييزها بخصائص معينة تختلف عن الخصائص التي تميز غيرها. كما أن الأقلية تكون دائما خاضعة لسيطرة الأغلبية التي تحرمها من المساهمة في الحياة العامة، وهي ظروف تعيشها الأقليات الموجودة في الدول القومية الأوروبية، وهو وضع أشارت إليه تعريفات أخرى للأقليات والتي من بينها أن الأقلية: "جماعة من الناس تابعين سياسيا لجماعة أخرى، وترفعُ الأقلية نتيجة الشعور بهذا الاختلاف مطالبَ معينة سواء من أجل تحقيق المساواة مع الأكثرية، أو من أجل تحقيق مُعاملة خاصة تقوم على الاعتراف بهذا الاختلاف أو من أجل الحصول على الحكم الذاتي، أو في أقصى الحالات من أجل تحقيق الانفصال" (بحر، 1982، صفحة 11).

بناءا على التعريفات السابقة، يتجلى لنا أن الأقلية جماعة من الناس تعيش في دولة قومية بحيث أن هذه الجماعة تمثل نسبة قليلة مقابل الأكثرية المهيمنة والتي تُسيرُ شؤون تلك الدولة سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية بحيث تعمل على إقصاء الأقليات وحرمانها من حقوقها خصوصا منها الحقوق الثقافية، وهذا ما ترتّب عنه حدوث صراع بين الأقلية والدولة القومية، على اعتبار أن كل طرف يعتقد بأن الآخر يُهدّد وجوده وثقافته، وإن كانت حدة هذا الصراع تزيد وتقلّ بحسب نوع الأقلية.

4. أنواع الأقليات

تبيّن لنا أن الأقليات مجموعة من الأفراد تختلف عن الأغلبية من سكان الدولة القومية، وهذا الاختلاف قد يكون من ناحية انتماءها الديني أو العرقي أو اللغوي أو الاثني أو غيرها. وبناء عليه، يميز الدارسون بين أنواع من الأقليات أهمها وأكثرها انتشاراً أربعة أنواع، يمكن أن نُفَصِّلَ في معانيها وفي مميزات كل نوع على النحو التالي:

1.4. الأقلية العرقية: يُعتبر مفهوم العرق Race أو السلالة معياراً مُهمّاً في تحديد نوع الأقلية، وعلى الرغم من أن كلمة العرق يكتنفها بعض الغموض على غرار كلمة الأقلية، إلا أنه يمكن تعريف العرق على أنه: "مجموعة خصائص فيزيقية موروثية تميز مجموعة من الناس عن الآخرين في شكلها ومظهرها الخارجي" (ابراهيم، 2002، صفحة 22). بالإضافة إلى أن هذا التعريف يُوحى بأن العرق هو جملة الصفات البيولوجية والفيزيولوجية التي تُميز جماعة معينة عن غيرها، فهو يوحي بأنه مادام العرق جملة صفات بيولوجية غريزية، فإنه لا يرتبط بالجوانب الثقافية والحضارية كما تعتقد بعض الآراء في كون عرق معين أذكى من عرق آخر، وأن عرقاً أكثر تحضراً من عرق آخر؛ لأنه لا يمكن بهذه البساطة الربط بين العرق وبين الذكاء مثلاً، وإنما مسألة التقدم الحضاري لجماعة بشرية معينة على أخرى ترجع إلى عوامل كثيرة تتنوع بين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وعليه، إذا أردنا أن نعطي تعريفاً للأقلية العرقية قلنا أنها: "مجموعة سكانية تختلف عن بقية السكان على أساس صفات بيولوجية كَلَوْنِ البشرة أو لون العينين أو الشعر وطول القامة، حيث أن هذه الجماعة تشعر أنها تنحدر من أصل أو عرق معين، أي أنها تتميز بما تمتلكه من خصائص طبيعية وراثية" (علام، 2001، صفحة 82). وهي خصائص تميزها عن جماعة الأكثرية التي لها صفات بيولوجية مختلفة، أي أن العرق هو الصفة الرئيسة التي تميز الأقلية العرقية ليس فقط عن الأكثرية، بل حتى عن أنواع الأقليات الأخرى مثل الأقلية الإثنية.

2.4. الأقلية الإثنية: تُعتبر الأقليات الإثنية إحدى أهم أنواع الأقليات، ذلك أنه إذا كانت الأقلية العرقية تتميز عن غيرها بناءً على الصفات البيولوجية، فإن الأقلية الإثنية توصف بأنها: "جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية، وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعياً على أساس ثقافي" (بجر، 1982، صفحة 07). يتبين لنا أن الأقلية الإثنية متميزة عن الأقلية العرقية، فبالإضافة إلى أن العامل الإثني مُتميّزٌ من ناحية الطبيعة عن العامل العرقي، كذلك فإن الإثني أوسع وأشمل من العرق، وذلك لأن الإثني يمكن أن يشمل الثقافي والبيولوجي معاً.

3.4. الأقلية الدينية: تعتبر الأقلية الدينية إلى جانب الأقلية العرقية والإثنية إحدى أهم أنواع الأقليات، وتشير تسميتها إلى أن الدين هو العامل المميز لهذا النوع من الأقلية، وتعرف الأقلية الدينية على أنها: "كل أقلية يمثل الدين المقوم الرئيس لذاتيتها وتُميّزها عن غيرها من الجماعات التي تشاركها ذات المجتمع" (وهبان، 1999، صفحة 97). والملاحظ هنا أنه إذا كانت الأقليات العرقية والإثنية موجودة في مناطق قليلة ومحددة في العالم، فإن الأقليات الدينية موجودة تقريباً في كل دول العالم إذ لا تكاد دولة تخلو من وجود الأقليات الدينية فيها، سواء في الدول الغربية أو غيرها، إذ نجد أن في بعض الدول العربية مثل العراق مسلمين ومسيحيين ويهود، وفي المسلمين نجد سنة وشيعة، وإن هذا الاختلاف الديني غالباً ما يُشكّلُ عاملاً للصراع الطائفي.

4.4. الأقلية اللغوية: بعكس الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو إثنية أو دينية، فإن ما يُعرف عن الدول التي تعيش فيها أقليات لغوية أنها أقل صراعا؛ إذ أن اللغة لا تؤدي إلى الصراع مثل العامل الديني، خصوصا إذا قُوبِلَت لغة الأقلية بالاحترام والاعتراف من طرف الأغلبية، ومن بين الدول الغربية التي توجد بها أقليات لغوية نذكر كندا. أما عن تعريف الأقلية اللغوية فيمكن التأكيد على أنها: "جماعة من دولة ما تتكلم لغةً تختلف عن لغة الأغلبية، وهي اللغة التي يتحدث بها المرء مع أفراد عائلته منذ الولادة، وهي اللغة الأصلية لهذه الأقلية" (البغدادى، 1993، صفحة 111). وعلى الرغم من أن اللغة لم تكن عاملا مباشرا في حدوث صراع بين الأقلية والأكثرية في أي من مناطق العالم، إلا أنه إذا لم يكن هناك اعتراف بلغة الأقلية وتم إقصاؤها، فإن الأقلية ستشعر بالهيمنة من طرف الأغلبية، وهذا ما يدفعها للدفاع عن حقوقها والمطالبة بالاعتراف بلغتها وحقوقها في استعمالها والتكلم بها: "إذ تُطالبُ الجماعات المتمركزة إقليميا، وعلى نحو متزايد بنيل الاعتراف السياسي وسلطات الاستقلال الذاتي في أقاليمها التاريخية، وذلك من خلال دفع النظام السياسي باتجاه الفدرالية. وترتبط عمليتا التزوع للإقليمية والفدرالية بعضهما البعض ارتباطا وثيقا، بحيث أن الأخيرة منهما تعد سببا ونتيجة للأولى في آن واحد. وباختصار، فقد أصبحت اللغة عاملا فاعلا بصورة متزايدة في رسم حدود المجتمعات السياسية في البلدان المتعددة اللغات" (مجيد، 2010، صفحة 17).

لا تُعتبر أنواع الأقليات التي ذكرناها الوحيدة لكنها أهم أنواعها، وعلى الرغم من الاختلاف الظاهر بين هذه الأنواع إلا أننا قد نجد تداخلا بينها، بحيث تتداخل العناصر السابقة الذكر أو تشترك أقليتين في عامل معين كالدين مثلا كما أنه يمكن أن يوجد نوع واحد فقط في دولة معينة، أو يمكن كذلك أن توجد عدة أنواع من الأقليات في دولة ما. لكن، هناك مسألة مهمة يجب التأكيد عليها وهي أن كل نوع من الأقليات قد يحتوي على فئات فرعية أي على تنوع ثقافي، وهو أمر غاية في الأهمية ينبغي الإشارة إليه لأن التنوع الثقافي يشمل وجود الأقليات في الدولة القومية ويشمل حتى الأقليات في حد ذاتها، وهذا ما يزيد من حدة الصراع بين الأقليات والدول القومية التي تتواجد بها. ليقى أهم في يتعلق بمشكلة الأقليات اليوم ليس مفهومها ولا نوعها، وإنما ما أصبح مثار جدل ونقاش في الفكر الغربي الراهن هو مكانة الأقلية في الدولة القومية خصوصا في ظل ما تعانيه الأقليات من إقصاء.

5- إقصاء الدولة القومية للأقليات

إن المشكل المطروح اليوم هو كيفية تعامل الدولة القومية مع الأقليات خصوصا بعد انتشار ظاهرة الأقليات في الدول القومية في الغرب نتيجة بعض العوامل مثل الهجرة، سواء من أمريكا الجنوبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو من إفريقيا إلى أوروبا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أن بعض النزاعات أدت إلى انتشار ظاهرة الأقليات خصوصا ما تعلق منها بثورات الربيع العربي والتي أدت إلى هجرة الآلاف نحو أوروبا ومنه انتشارها كأقليات في الغرب، إلا أننا نجد أن أغلب إعلانات الحقوق خصوصا الصادرة عن المنظمات الدولية تتحدث فقط عن حقوق الإنسان ولا تتحدث عن حقوق الأقليات، وذلك راجع إلى تغليب مصلحة الدولة القومية على حقوق الأقليات.

لقد قامت الأقليات بمختلف أنواعها بالكثير من التحركات للمطالبة بالاعتراف بها وبحقوقها، حيث أنه مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت تتعالى أصوات الحقوقيين من أجل الإقرار بحقوق الأقليات: "ولقد انعكس هذا التغيير في خلق مؤسسات وإجراءات مختلفة خاصة بالأقليات، مثل إنشاء جماعة عمل للأقليات تابعة للأمم المتحدة في عام 1995 برعاية لجنة فرعية لحقوق الإنسان تابعة للجنة حقوق الإنسان وإن تعيين خبير مستقل من الأمم المتحدة لموضوع

الأقليات في عام 2005 يعكس ذلك الاعتراف بأن هناك حاجة إلى استكمال معايير تقليدية غير تمييزية لحقوق الإنسان على أن تتضمن شروطاً خاصة بالأقليات" (كيمليكا، 2010، صفحة 55).

إن هذه التحولات وغيرها، تدل فعلاً على السير نحو الاعتراف بحقوق الأقليات خصوصاً منها الحقوق الثقافية لكن هذا لا يعكس المأمول والمطلوب من هذا الاعتراف، لأن الكثير من الدول القومية لازالت لا تقر بحقوق الأقليات بل إنما تعمل على التّعدي على هذه الحقوق، ولا أدل على ذلك من الوضع الذي تعيشه الأقليات المسلمة في الكثير من الدول الغربية مثل الدنمارك والسويد وهولندا وغيرها، حيث تعاني من الاضطهاد وحرمانها من ممارسة ثقافتها وشعائرها الدينية خصوصاً بعد انتشار ظاهرة "الاسلاموفوبيا" أو ما يعرف بالخوف المرضي من الإسلام، والذي ساهمت عوامل كثيرة في نشره خصوصاً منها الأنظمة السياسية الغربية و الأحزاب اليمينية المتطرفة وحتى بعض وسائل الإعلام. كما يمكن أن نستدل بما حدث في السنوات الأخيرة وإلى يومنا هذا مع الأقلية المسلمة التي تُدعى "الروهينغا" والتي تعيش في ميانمار بدولة بورما، حيث تُعاملُ بوحشية إذ يتم حرق أفرادها وهم أحياء ولم تجد هذه الأقلية من حل لهذا الوضع سوى الفرار إلى الدول المجاورة، وكل هذا يحدث تحت دراية دولية وأمية ودون تدخل وهو وضع يُعبر عن الهوة الشاسعة بين المواثيق الدولية التي تتحدث عن حقوق الإنسان وتدعوا إلى احترام حقوق الأقليات، وبين الواقع المرير الذي تعيشه هذه الأقلية وغيرها من الأقليات.

لقد وجدت سياسة الإقصاء التي تمارسها الكثير من الدول القومية ضد الأقليات تأييداً من طرف بعض المفكرين الذين ساهمت آرائهم في تشديد الخناق على الأقليات، إذ نظرت إليها نظرة سلبية مُعْتَبَرَةً إياها المتسبب الرئيس في المشكلات التي تقع فيها الدولة القومية، وبالتالي اعتبار الأقليات مصدر خطر يهدد الدولة القومية في أي لحظة، ومن بين أهم هذه المواقف نجد صمويل هنتغتون Samuel Huntington في أطروحته المسماة بـ "صدام الحضارات" التي ترى أن مستقبل العلاقات بين الحضارات سيكون محكوماً بالصراع خصوصاً بين الحضارات الكبرى، وتحديدًا الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية وأن هذا الصراع لا يُوجَّهه عامل اقتصادي أو سياسي وإنما عامل ثقافي بالأساس، وأن العامل الديني واللغوي وغيرهما من المميزات الثقافية هي التي ستوجه الصراع بين الدول والحضارات في المستقبل حيث بين صمويل هنتغتون في الوقت ذاته أن الدول التي تعيش فيها أقليات متميزة ثقافياً ستعرفُ صراعاً يؤدي إلى تفككها وهذا ما يؤكد في قوله: "كل الدول تقريباً مختلفة العناصر، بمعنى أنها تتضمن جماعتين أو أكثر مختلفتين في العرق أو الجنس أو الدين وهناك دول كثيرة مُقسَّمة، بمعنى أن الفوارق والصراعات بين تلك الجماعات تلعب دوراً مهماً في سياسة الدولة، ويتغير عمق هذا الانقسام مع الزمن دائماً. إن الانقسامات العميقة في داخل الدولة قد تؤدي إلى عنف واسع أو تهدد وجود الدولة ذاته، هذا الخطر والتحركات نحو الحكم الذاتي أو الانفصال يصبح احتمال حدوثها كبيراً جداً عندما تتطابق الفوارق الثقافية مع الفوارق في الموقع الجغرافي" (هنتغتون، 1999، صفحة 233). يتجلى لنا موقف صمويل هنتغتون من الأقليات خصوصاً منها الأقليات الإثنية والدينية، حيث اعتبر أن العامل الثقافي الديني عاملاً مباشراً في حدوث الصراع بين الأقليات والدولة القومية أو بين الدول في حد ذاتها، أي أن احتمال حدوث الصراعات سيكون كبيراً في الدول التي تحتوي على أقليات كثيرة، وخصوصاً التي توجد بها اختلافات ثقافية كبيرة.

هكذا، فقد سعت الدولة القومية دائماً إلى إقصاء الأقليات لأنها رأت فيها خطراً على وجودها، ويكون هذا الإقصاء بعدم الاعتراف بحقوق الأقلية وتهميش ثقافتها، وكذلك بعدم السماح لها بالتوسع جغرافياً أو تحقيق الاستقلال

الذاتي، ليبقى الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدولة القومية ممثلة في ثقافة الأغلبية هو تحييد الأقليات. ولكن على الرغم من الهيمنة التي تمارسها الدولة القومية على الأقليات والتي تسعى من خلالها إلى طمس ثقافة هذه الأقليات، إلا أن نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة عرفت انتشارا واسعا للهويات الثقافية، ذلك أن: "الدولة-الأمة هي التي جعلت الأقليات واعية لذاقتها الجماعية وكيانها الثقافي؛ لأن هذه الدولة أصلاً تُتيح عددا من الخيارات أمام الأقليات، وبالتالي غدت استجابات الأخيرة مُتسقة مع طبيعة تلك الخيارات، بحيث أن العنصر المشترك في تلك الاستجابات قد تمثل في الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وجعلها محورا رئيسا تدور حوله مطالبها السياسية وغير السياسية" (مجيد، 2010، صفحة 18). إن الدولة القومية والأقلية كل منهما ينظر إلى الآخر بتوجس ويرى فيه مصدر خطر على ثقافته وهويته، وهذا ما ترتب عنه صراع أفرز الكثير من النتائج السلبية على كلا الطرفين، إذ أن الدول أصبحت تعيش حالات دائمة من الصراع وعدم الاستقرار، وفي ذات الوقت فإن الأقليات أصبحت محرومة من حقوقها كما أنها تعيش تحت اضطهاد دائم.

أمام هذا الوضع، فإننا نجد أن أغلب المفكرين اليوم وبالتحديد دعاة احترام "التعددية الثقافية" ينتقدون الليبرالية الفردية ويدعون إلى الليبرالية الجماعية، مؤكدين جميعا على ضرورة احترام حقوق الأقليات: "إذ أدت مسألة الأقليات إلى ظهور أحداث مختلفة نسبيا. في الواقع تم التعامل معها بشكل أساسي من خلال آليات مؤسسية مختلفة تهدف إلى السماح لمجموعات الأقليات المعترف بها بالتعبير عن نفسها في الحياة العامة، أو حتى يتم تمثيلها في مختلف حالات سلطة الدولة، هذه هي الطريقة التي بين من خلالها مفكرو السياسة اهتمامهم بالأساليب التي من المحتمل أن تضمن وجود الأقليات في المؤسسات، سواء على مستوى الأنظمة الانتخابية أو إيجاد آليات مختلفة للديمقراطية المباشرة" (Bernard Voutat, 1997, p. 136).

يُجمع كثير من الفلاسفة إذن على فشل نموذج الدولة القومية المتجانسة وإن اختلفت تبريراتهم، إذ نجد أن ويل كيمليكا مثلاً يركز في تبريره على مفارقات هذا الإطار التنظيمي، وبإفرازات التعامل مع واقع التعددية الثقافية ومتغيرات الفترة المعاصرة، خاصة من حيث تعارضها مع بعض المقتضيات التي يتطلبها النظام الديمقراطي الليبرالي كالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين المواطنين، وكذا حريتهم في ممارسة معتقداتهم واستعمال لغاتهم (لمراجي، 2018، صفحة 253). وعلى الرغم من دعوة كيمليكا وغيره من المفكرين إلى تجاوز مفهوم الدولة القومية نحو "الدولة متعددة الثقافات" إلا أنه يعلم يقينا أن الدولة القومية لن تنتهي بهذه البساطة والسهولة، وإنما ستحاول إضفاء طابع التعددية عليها فقط مُحاولَةً الإقرار ببعض حقوق الأقليات لكن في إطار قومي فقط.

وغير بعيد عن رأي ويل كيمليكا، يؤكد باتريك سافيدان على أن مسألة الاعتراف بحقوق الأقليات خصوصا الحقوق الثقافية، ليست في الأصل مشكلا مادامت حقوقا تدرج ضمن حقوق الإنسان، وهي بالتالي تمثل حقوقا مشتركة بين الأقلية والأكثرية، لذلك من المفروض أن يكون سعي هذه الأكثرية نحو الدفاع عن حقوق الأقليات على غرار سعيها إلى الدفاع عن حقوقها، ذلك لأن أكبر خطأ وقعت فيه الدولة القومية هو عندما تصوّرت أن هناك فرقا بين حقوق الأكثرية وحقوق الأقلية، لأنه: "عوض أن يُبنى الحل على أساس التعارض الواضح بين الحقوق الذاتية والحقوق الجماعية يبدو من الملائم إدراك أنه مع افتراضنا أن الحياد التام غير مُمكن التطبيق كَيْفَمَا كانت الحاجة لنا به، فيبقى بذلك الحل

الجاثم على كاهل مواطني مجتمع ليبرالي متعدد الثقافات، ولهذا السبب يُرجى أن تكون آثار الإخلال بالحياد أقل ضرراً وأخف تحملاً بالنسبة للمجموعات التي تشكل أقلية" (سافيدان، 2011، صفحة 14).

عطفًا على ما سبق ذكره، يتبين لنا أن سياسات الإقصاء التي تمارسها الدولة القومية على الأقليات والتي سعت من خلالها إلى إقصاء الأقليات وجعلها تنصهر في بوتقة ثقافة الأكثرية، لم تلحق الضرر بالأقليات وفقط وإنما بالدولة القومية أيضا ؛ لأن هذا الإقصاء زاد من حدة الصراع الموجود أصلا بين الدولة القومية والأقليات، وهذا ما ترتب عنه عدم استقرار الدولة القومية، ومنه ارتفاع أصوات الكثير من المفكرين الذين دعوا إلى إيجاد حل لمشكلة الصراع بين الدولة القومية والأقليات.

6- من الدولة القومية إلى الدولة متعددة الثقافات، أو في اندماج الأقليات والاعتراف بحقوقها

لقد لاحظ الكثير من المفكرين اليوم بداية اضمحلال المفهوم التقليدي للدولة، والمسماة بالدولة القومية أو الدولة الوطنية، والتي أهم ما يميزها "التجانس الثقافي" بين أفرادها، والذي يُعتبر أهم أسباب شعورهم بالانتماء إلى هذه الدولة. لكن اليوم وفي ظل تنوع الثقافات واختلافها خصوصا مع انتشار ظاهرة الأقليات، وجب أن يحل محلها مفهوم جديد للدولة وبالتالي للمواطنة. وعلى الرغم من أن بعض الدول ترددت في الاعتراف بحقوق الأقليات وتحديد الحقوق الثقافية إلا أن بعض الدول الأخرى سارعت على العكس منها إلى الاعتراف بها، خصوصا تحت ضغط بعض المنظمات الدولية والحقوقية، حيث اعتبرت هذه الدول أفراد هذه الأقليات بمثابة مواطنين على غرار بقية المواطنين.

عندما نذكر اسم المفكر الكندي تشارلز تايلور، فإن الحديث سيكون حتما حول قضية راهنة تتمثل في "التعددية الثقافية" وما يرتبط بها من مسائل خصوصا الأقليات والهوية والمواطنة وغيرها، حيث يُعتبر واحدا من أهم المفكرين دعوة إلى الاهتمام بتعدد الثقافات واحترام حقوق الأقليات خصوصا منها الحقوق الثقافية والمتعلقة تحديدا بالدين واللغة، حيث أكد في كل مؤلفاته أنه يجب على الدولة الديمقراطية الحديثة أن تعمل على الاعتراف بكل مواطنيها مهما كانت ثقافتهم وانتماءاتهم، وهذا ما عملت كندا مثلا على تجسيده على أرض الواقع، حتى أصبحت تُعتبر نموذجا متميزا للمجتمع المتعدد ثقافيا.

لقد أسس تشارلز تايلور لنظرية جديدة في التعددية الثقافية واحترام حقوق الأقليات تقوم على ما أسماه بـ "سياسة الاعتراف"، مؤكدا أنه يجب على الدولة الديمقراطية الليبرالية أن تعترف بحقوق الأقليات من خلال عملها على الحد من التفاوت وعدم المساواة بين الأقلية والأكثرية، لتبقى الفكرة الأساسية التي أسس عليها تايلور موقفه من التعددية الثقافية وحقوق الأقليات هي أن المجتمع ليس عبارة عن مجموعة من الأفراد وفقط وإنما مجموعة من الثقافات توجد في كيان سياسي يقوم على أساس أخلاقي، وهذا ما يؤكد في قوله: "صورة المجتمع هي صورة الأفراد الذين يجتمعون معا لتشكيل كيان سياسي انطلاقا من خلفية أخلاقية يعينها موجودة من قبل، ومع وجود أهداف بعينها في الذهن. وهذه الخلفية الأخلاقية على صلة بالحقوق الطبيعية، إذ لدى هؤلاء الناس أصلا واجبات أخلاقية محددة، كل إزاء الآخر، والأهداف المشتركة هي منافع مشتركة" (تايلور، 2015، صفحة 14).

تعتبر ظاهرة التعددية الثقافية نتاجا لظروف معينة أهمها تفكك مفهوم الدولة القومية، وكذا انتشار ظاهرة الهجرة وهذا ما ترتب عنه تواجد الأقليات في الكثير من مناطق العالم خصوصا منها الغرب. وعليه، يرى تايلور أن الأقليات اليوم أصبحت واقعا يفرض نفسه على الدولة الليبرالية وهي مُلزَمة بالاعتراف السياسي بها، وهذا ما يحقق مصلحة الدولة

والأقليات على حد السواء: "ولم يكتف تاييلور بدعم التعدد الثقافي مقابل التجانس الذي يفرضه الحياد الليبرالي (أو ربما تفرضه هيمنة ثقافة الأكثرية) إذ أن الليبرالية نفسها تدعم في اعتقادها مثل هذا التعدد، غير أن الدعم الليبرالي للتعدد الثقافي يرمي إلى الحياد فلا يميز بين ثقافة وأخرى (الأكثرية والأقلية) ولا يعنى بتفاعل الثقافات، وتأتي المثاقفة بالنسبة لتاييلور لتؤدي مثل هذا الدور بين المكونات الثقافية حتى تصهرها صهر الوحدة والتشارك في الاختلاف" (مطر، 2015، صفحة 80). إن المثاقفة هي الحل الذي يجعل كلا من الأقلية والأكثرية يتواصل مع الآخر ويتعايش معه وفق مبدأ الاحترام المتبادل، ولا يتوقف عند حدود التمسك بهويته وثقافته والانغلاق عليها.

يتمثل النقد الذي قدمه تشارلز تاييلور للفكر الليبرالي في أنه فكر فردي يحصر مسألة الحقوق والمساواة على مستوى الأفراد، ويهمل تماماً حقوق الأقليات والجماعات، لذا فإننا نجد أنه لا يمكن تصور عدالة واستقرار في المجتمع دون مراعاة حقوق الأقليات، وهي دعوة منه للنظام الليبرالي إلى الانفتاح على الثقافات: "إذ يدافع تاييلور عن النظام الذي يشجع تعدد الثقافات وتنوع اللغات حيث يمكن أن يخفف المجتمع الليبرالي من هذا الاختلاف بشرط أن يوضع ملف العدالة في خانة الحقوق الثقافية، وأن يؤمن هذا المجتمع بالعدل بين الثقافات، فذلك يمنع زوال الثقافات ويُرسخ أهميتها وعلاقتها بالتاريخ الوطني" (سباكتر، 2016، صفحة 241). لذلك دعا تشارلز تاييلور إلى نظام ليبرالي جديد يجمع كل الأقليات وتُحترم فيه كل الثقافات، حيث ينظر إلى المواطن سواء كان مُتميماً إلى الأكثرية أو إلى الأقلية على أنه صاحب حق وجب احترامه، والحق هنا نابع من كرامة الفرد خصوصاً حقه في ممارسة ثقافته: "وعلى هذا الأساس يُمسي احترام المبدأ الكلي للمساواة في الكرامة بالنسبة إلى مجتمع متعدد الثقافات، القاعدة التي تُعد موضعاً ضرورياً صورياً تُعقد فيه المشاركة السياسية الفاعلة والعدالة، مُشاركةً تعكس التدوقات الجوهرية الناشطة في الجماعات المختلفة، لأن التاريخي يقترن بما يقتضيه الكلي من رعاية عادلة ومُنصفة للتنوع" (مطر، 2015، صفحة 118). ذلك أنه حتى وإن أصدرت الدولة بعض القوانين التي تنص على احترام حقوق الأقليات، فإن لم يتم احترام وتطبيق هذه القوانين بالسماح للأقليات بممارسة حقوقها فإن الاعتراف هنا يكون ناقصاً.

هكذا، لطالما دعا تشارلز تاييلور إلى إيجاد نموذج سياسي يضمن تعادلاً بين الأقلية والأكثرية بحيث يُراعي ويحترم هذا التعايش التنوع الثقافي، لأنه لا يمكن تصور وحدة قومية دون وجود اندماج ومشاركة سياسية فاعلة، وهذا ما يحقق هوية مشتركة تجمع الاختلافات الثقافية والعرقية، ليبقى السبيل الوحيد لتحقيق وحدة المجتمع هو الاندماج بين الثقافات على كثرتها وتنوعها، وهذا ما يجسد مفهوم المواطنة متعددة الثقافات في عصر التعددية الثقافية.

ارتبط مفهوم "المواطنة متعددة الثقافات" بمفهوم "التعددية الثقافية"، والتي ارتبطت بدورها بالأقليات التي أصبحت في السنوات الأخيرة محل اهتمام متزايد من طرف الكثير من الدول والمنظمات الإنسانية والحقوقية، وهذا ما يؤكد ويل كيمليكا في قوله: "لقد شهدت السنوات الخمس عشر الأخيرة بصفة خاصة تكثيفاً للجهود وتنميةً للمعايير الدولية وحقوق الأقليات على الصعيدين المحلي والدولي. أما من الناحية الدولية فقد تبنت الأمم المتحدة في عام 1992 إعلاناً بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية (...). كما كانت هناك أيضاً مسودات إعلانات أعدتها منظمات على المستوى المحلي، وذلك مثل إطار الاتفاق الذي أعدته المجلس الأوروبي في عام 1995 لحماية الأقليات" (كيمليكا، 2010، صفحة 19). لكن، رغم هذه الجهود وغيرها في الإقرار بحقوق الأقليات الثقافية والاجتماعية والسياسية، إلا أن مشكلة الأقليات وإدماجها في المجموعات الأصلية لا تزال إلى حد الساعة معقدة

وشائكة؛ إذ أن أغلب الدول تتعامل معها بحذر، خصوصا وأنها لم تقبل بعد فكرة التخلي عن مفهوم الدولة القومية المتجانسة ثقافيا لتصبح دولة متعددة ثقافيا.

لقد دافع ويل كيمليكا عن "التعددية الثقافية" وعن دورها في تحقيق الوحدة الاجتماعية والاستقرار السياسي فيذكر أن النتائج التي تحققت في البلدان التي اعتمدت سياسات رسمية في "التعددية الثقافية" وعملت على إدماج الأقليات الإثنية مؤسستيا ولغويا تكذب الرأي القائل أن "التعددية الثقافية" ترفع من حدة الاضطرابات (لمراجعي، 2018، صفحة 262). يعتبر ويل كيمليكا من أنصار ودعاة "التعددية الثقافية الليبرالية" التي جاءت ضد مفهوم الدولة القومية القائمة على التجانس الثقافي أو الأحادية الثقافية، حيث نظر إلى الدولة القومية على أنها ملكية لمجموعة قومية لها خصوصية ثقافية معينة، تستخدم هذه المجموعة الدولة في إظهار تميز هذه الخصوصية من لغة ودين وتاريخ وعادات وتقاليد أو كل ما يشكل الهوية القومية الوطنية، وإن أهم ما يميز هذه الدولة القومية أمران أولهما ضرورة خضوع كل فرد ينتمي إلى الجماعة القومية لهويتها، وثانيهما — وهذا ما لا يقل أهمية — رفض كل فرد لا يلتزم بهذه الثقافة الأصلية أو أي فرد أو جماعة تحاول فرض ثقافتها الخاصة على الثقافة الأصلية مثل ثقافة الأقلية، وإن أغلب الدول الغربية تتبنى هذا النموذج من الدولة القومية الذي تعامل فيه الأقليات ذات الخصوصية الثقافية بعنصرية.

لكن الوضع اليوم تغير، فقد أصبحت الأقليات واقعا يفرض نفسه على الدولة القومية التي يجب عليها أن تضع في حسابها وجود هذه الأقليات بأن تعيد بناء مفهوم الدولة والمواطنة على الإقرار بحقوق الأقليات، وبهذا ما أفرز مفهومها جديدا للدولة يسميه ويل كيمليكا بـ "الدولة متعددة الثقافات" التي تتميز بخصائص ثلاث يحصرها في: "تنبذ الفكرة القديمة التي تقول أن الدولة ملك لجماعة قومية مفردة، وبدلا من ذلك فإن الدولة ملك لجميع المواطنين، وأن الدولة متعددة الثقافات تنبذ أي سياسة استبعاد أعضاء جماعة الأقليات، كما أنها تعترف بالظلم التاريخي الذي وقع على جماعة الأقليات بسبب سياسة الاستبعاد" (كيمليكا، 2010، صفحة 87). إن الدولة متعددة الثقافات هي ما تدعوا إليها التعددية الثقافية الليبرالية، التي تؤكد على ضرورة التحول من الثقافة المتجانسة إلى الثقافة المتعددة، وذلك بالاعتراف بحقوق الأقليات والعمل على إدماجهم مع الأغلبية، وهنا يذهب ويل كيمليكا إلى أنه ليس هناك من حل أمام الدول والمنظمات الدولية الحقوقية إلا الإقرار بحقوق الأقليات مثل المشاركة في التمثيل السياسي وممارسة معتقدها الديني واستعمال لغتها، وغيرها من الحقوق الأخرى خصوصا منها الثقافية؛ وذلك لأن وجود الأقليات أصبح واقعا يفرض نفسه على الدول والعلاقات الدولية، وهذا ما يؤكد في قوله: "إنه في يومنا الراهن، هناك تأكيد أن تكيف النوع العرقي ليس فقط متسقا مع، بل الواقع أنه شرط مسبق للمحافظة على نظام دولي شرعي، والواقع أنه يتأكد على نحو متزايد أن جميع أهداف وقيم المجتمع الدولي في نهاية الأمر — سواء أكانت حقوق الإنسان أو السلام أو الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية — تعتمد على الاعتراف بحقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين" (كيمليكا، 2010، صفحة 65).

يمكننا أن نعتبر أن ويل كيمليكا من خلال دعوته إلى الاعتراف بوجود الأقليات وحقوقها، وأيضا تأكيده على أننا تجاوزنا مرحلة الدولة القومية المتجانسة ثقافيا نحو الدولة متعددة الثقافات، وتأكيده على مفهوم المواطنة متعددة الثقافات أنه مفكر ما بعد حدثي بامتياز؛ لأن فكر ما بعد الحدث يقوم على نقد المركزية، والتوجه إلى الاعتراف بالآخر المختلف وربط جسور التواصل معه، كما يُعتبر ويل كيمليكا واحدا من أهم الذين دافعوا عن حقوق الأقليات ضد هيمنة الدولة الوطنية القومية، مؤكدا على أن الأقليات أصبحت تعاني من اضطهاد كبير وقد حان الوقت لوضع نظرية

جديدة تبين التزامات الدولة اتجاهها: "بناء على ذلك يتبنى كيمليكا مفهوم "العدالة الاثنية الثقافية" Ethno cultural justice ويعرفها بأنها غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الإثنية عن طريق الاعتراف بحقوق الأقلية من ناحية، والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان التقليدية من ناحية أخرى" (مجيد، 2010، صفحة 22). ذلك أن حل مشكلة الصراع بين الدولة القومية والأقليات أو بين ثقافة الأكثرية وثقافة الأقلية، يكون بتحقيق العدالة والحرية والمساواة، فينال كل فرد حقه وكل جماعة حقها، وهنا يتم تجاوز الوضع السابق والمتمثل في سيطرة الدولة القومية وهو الوضع الذي أفرز ثنائية الأكثرية والأقلية، ومنه التوجه نحو التعايش بينهما وفق مبدأي الحرية الثقافية والمساواة الثقافية. لكن كيف يمكن تحقيق الاندماج فعلياً؟ يرى ويل كيمليكا أن "التعددية الثقافية" في المجتمعات الراهنة نوعين، أولاً "التعددية الثقافية القومية" وهي ثقافة الدولة القومية وتمثل الثقافة المهيمنة، و"التعددية الثقافية الإثنية" والتي تمثل ثقافة الأقليات، بينهما صراع هدفه إثبات الوجود المستقل لكل ثقافة، ومن أجل تجاوز هذا الصراع والحد من هيمنة ثقافة الأغلبية على ثقافة الأقلية وجب تحقيق الاندماج الذي يمكن أن يتحقق في ظل توفر شرطين: "الشرط الأول هو قبول الأقلية بالتكيف مع خصائص معينة تتسم بها الثقافة المهيمنة في المجتمع مثل تعلم اللغة الرسمية والمشاركة في مؤسسات عامة معينة. أما الشرط الثاني فيتعلق بقبول الأكثرية بفكرة توسيع كامل نطاق الحقوق والفرص الممنوحة للأقلية، وذلك بالعيش والعمل على نحو تعاوني مع أعضاء الأقلية، وتهيئة مؤسسات الثقافة السائدة كلاً ما اقتضت الضرورة، وذلك لأجل استيعاب الحاجات والهوية المميزة للأقلية من جهة أخرى" (كيمليكا، 2010، صفحة 25). وبذلك يكون ويل كيمليكا قد قدم حلاً عملياً قد يساهم في تجاوز صراع طال أمده بين الدولة القومية والأقليات، لتبقى إمكانية تطبيق هذا الحل وكذا نتائجه مرهونة بمدى استجابة كل طرف منهما.

إلى جانب ويل كيمليكا يُعتبر باتريك سافيدان واحداً من أهم المفكرين الذين أولوا أهمية كبيرة "للتعددية الثقافية" ودافعوا عن الحقوق الثقافية للأقليات، إذ يربط سافيدان بين "التعددية الثقافية" وحماية حقوق الأقليات، مؤكداً على أن حماية هذه الحقوق لن تكون إلا بالعمل على إدماجهم في الدولة القومية التي من واجبها الاعتراف بالأقليات وهنا يقول: "تدخل" التعددية الثقافية" في إطار التصور المرتبط بالإدماج؛ بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية الاعتراف من جهة بتعدد المجموعات الإثنية-ثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنيها، والبحث من جهة ثانية عن ملائمة في حدود الإمكانيات المتوفرة هذه "التعددية الثقافية" في أسس منطقية وواضحة" (سافيدان، 2011، صفحة 14). لأن الهدف الرئيس لإقرار "التعددية الثقافية" كما يرى سافيدان، هو الحد من إقصاء الأقليات والعمل على إدماجها في المجتمع وإعطاءها حقوقها مثل ممارسة ثقافتها واستعمال لغتها.

إن تبني سياسة "التعددية الثقافية" حسب باتريك سافيدان، هي التي تُجنب خطر الصراع واستعمال العنف وهو يتفق هنا مع ما ذهب إليه ويل كيمليكا في تأكيده على ضرورة التحول من "الأحادية الثقافية" إلى "التعددية الثقافية" لأن محاولات الدولة القومية الرامية إلى طمس هويات الأقليات وجرّ هذه الأقليات إلى التقيّد بالثقافة المتجانسة باءت كلها بالفشل؛ لأن الأقليات كانت ولا تزال متمسكةً بخصوصياتها الثقافية، ومنه قوله: "تنبع العولمة من وجهة النظر هذه من ضرورة التوحيد من خلال إلحاقها أكبر عدد من الشعوب على اختلافها بتبنيها عن وعي منها أو غير وعي بإرادتها أو إكراه لها، مُتحمسةً أو مُجبرةً لمجموعة من المعارف والاعتقادات والرغبات والممارسات التي تعمل جميعها على تحديد

مجموعة متجانسة من حيث الاستهلاك، ويتجسد طلب الاعتراف هنا من قبل الأقليات في رفض هذا التوحيد" (سافيدان، 2011، صفحة 57). لأن الأقليات ترغب دائما في تحقيق اندماج مُحترَم تراعى فيه خصوصياتها الثقافية المُميزة لها، لا أن تتنازل عنها إرضاء للثقافة المتجانسة التي جاءت سياسات "التعددية الثقافية الليبرالية" من أجل تجاوزها وبالتالي التحول من الدولة القومية إلى الدولة المتعددة الثقافات، ومن الحرية الفردية إلى الحرية الجماعية.

بناء على ما سبق ذكره، فإن كلا من الدولة القومية والأقليات يواجهان الكثير من التحديات المستقبلية خصوصا في ظل التعددية الثقافية، التي أصبحت واقعا يفرض نفسه ينبغي التعايش مع، وذلك من خلال الاعتراف المتبادل بالثقافات وتقبلها أي قبول الاختلاف والسعي إلى التكامل الثقافي، بحيث يجب على الدولة القومية الاعتراف بثقافات الأقليات حتى تضمن استقرارها، كما على الأقليات التعايش مع ثقافة الدولة القومية حتى تسهل عملية اندماجها، وهو وضع سيؤدي إلى تجنب الصراع وتحقيق مصالح مشتركة، وبالتالي تجسيد تعايش يسوده الاحترام والاستقرار.

7- الخاتمة:

يثبت الكلام السابق عن مشكلة الأقليات أنها تُعتبر فعلا من بين أهم القضايا المطروحة في الفكر الغربي الراهن وبالتالي فإن دراستنا هذه سعت إلى تقديم إضافة للفكر السياسي والاجتماعي الراهن من خلال تسليطها الضوء على مشكلة الأقليات، فعلى الرغم من أن وجود هذه الظاهرة قد يرجع إلى مراحل زمنية سابقة، إلا أنه لم يُنظر إليها بهذا الاهتمام إلا في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، خصوصا في ظل ما أصبح يعرف اليوم بـ "التعددية الثقافية" التي تؤكد على ضرورة مراعاة واحترام التنوع والاختلاف بين الثقافات سواء ثقافة الدولة القومية أو ثقافات الأقليات. إن أساس ظهور مشكلة الأقليات هو الإقصاء الذي مارسه ولا زالت تمارسه الدولة القومية عليها؛ وذلك بحرمانها من كامل حقوقها الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، وبما أن الأقليات لم ولن ترضى بهذا الوضع، فإنها نادى باحترام حقوقها حتى تتساوى مع الأكثرية، وعلى الرغم من أن هذه المسألة بدأت تلقى في السنوات الأخيرة اهتماما من طرف بعض الدول، إلا أن المشكلة لازالت مطروحة وبحدة خصوصا وأن الدولة القومية التي ميزتها أنها متجانسة ثقافيا ترفض أن تتحول إلى دولة متعددة الثقافات، بمعنى أن الأكثرية المهيمنة ترى في اعترافها بحقوق الأقليات تنازلا عن هيمنتها وهذا ما قد يشكل خطرا على وجودها .

تجاوزا لهذا الوضع الذي لا يخدم كلا الطرفين، فقد دعا الكثير من المفكرين اليوم خصوصا منهم تشارلز تايلور وويل كيمليكا وباتريك سافيدان وغيرهم، إلى ضرورة إيجاد حلٍّ وسط ينهي هذا الصراع أو على الأقل يخفف من حدته وذلك لن يتأتى إلا من خلال التحول من الدولة القومية إلى الدولة متعددة الثقافات، أي من نموذج الدولة التي تقيمن فيها ثقافة واحدة إلى الدولة التي تُراعى وتُحترم فيها كل الثقافات على تنوعها واختلافها سواء ثقافة الأكثرية أو ثقافة الأقلية، بحيث تعمل الأكثرية على اندماج الأقلية من جهة وتعمل الأقلية على التكيف مع ثقافة الأكثرية من جهة أخرى وذلك في إطار عيش مشترك بين كل الثقافات.

بناء على ما تم الوصول إليه من نتائج، يمكننا القول أن هذه الدراسة ستكون منطلقا وأقفا للتوسع أكثر في دراسة ظواهر الأقليات ليس فقط في الغرب وإنما في العالم العربي والإسلامي، وذلك على اعتبار أنها قضية راهنة نتجت عن عوامل كثيرة أهمها الهجرة وثورات الربيع العربي، خصوصا إذا تمت دراستها بمناهج مختلفة ووجهات نظر متنوعة سواء ثقافية أو دينية أو حقوقية.

8- قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- ابن منظور، محمد ابن مكرم. (2014). لسان العرب، (المجلد 02)، لبنان: دار صادر.
- إبراهيم علي، حيدر. حنا ميلاد. (2002). أزمة الأقليات في الوطن العربي، (ط1). سوريا: دار الفكر.
- بحر، سميرة. (1982). مدخل لدراسة الأقليات، (ط1). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- علام، وائل. (2001). حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، (ط1). القاهرة: دار النهضة العربية.
- وهبان، أحمد. (1999). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (ط2). الاسكندرية: دار الجامعة.
- البغدادي، عبد السلام. (1993). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، (ط1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي مجيد، حسام الدين. (2010). إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مشكلة الاندماج والتنوع، (ط1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كيمليكا، ويل، (2011). أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الجديدة في التنوع، ج1، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة 377، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- هنتنغتون، صمويل. (1999). صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، (ط1). لبنان: دار سطور.
- لمراجي، مراد. (2018). مفردة الدولة بين الحداثة وما-بعد الحداثة، ويل كيمليكا أنموذجا، ضمن كتاب جماعي "الحداثة وما-بعد الحداثة.. من عصر الميثافيزيقا والكليات إلى عالم بلا مركزيات"، إشراف وتنسيق وتقديم محمد بن سباع، (ط1). لبنان: دار روافد الثقافية.
- سافيدان، باتريك. (2011). الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، (ط1). لبنان: دار توبقال.
- تايلور، تشارلز. (2015). المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ترجمة الحارث النبهان، (ط1). لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مطر، سايد. (2015). مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية، مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور (ط1). لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سباكتر، سيلين. (ديسمبر 2016). تشارلز تايلور، حكاية الذات والنشأة والأطروحة الفلسفية، مجلة الاستغراب (المجلد 2) (العدد 2). 241-321.

- المراجع العربية بالأحرف اللاتينية:

- Ibn manzūr, Muḥammad Ibn Mukarram. (2014). Lisān al-‘Arab, (almjld02), Lubnān : Dār Ṣādir.
- Ibrāhīm ‘Alī, Haydar. Ḥannā Mīlād. (2002). Azmat al-aqallīyāt fī al-waṭan al-‘Arabī, (Ṭ1). Sūriyā : Dār al-Fikr.
- Baḥr, Samīrah. (1982). madkhal li-Dirāsāt al-aqallīyāt, (Ṭ1). al-Qāhirah : Maktabat al-Anjlū Miṣrīyah.
- ‘Allām, Wā’il. (2001). Ḥimāyat Ḥuqūq al-aqallīyāt fī al-qānūn al-dawlī al-‘āmm, (Ṭ1). al-Qāhirah : Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah.

- Wahbān, Aḥmad. (1999). al-ṣirā'āt al-irqīyah wa-istiqrār al-ālam al-mu'āṣir, (ṭ2). al-Iskandarīyah : Dār al-Jāmi'ah.
- al-Baghdādī, 'Abd al-Salām. (1993). al-Waḥdah al-Waṭanīyah wa-mushkilat al-aqallīyāt fī ifrīqyā, (Ṭ1). Lubnān : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah.
- 'Alī Majīd, Ḥusām al-Dīn. (2010). Ishkālīyat al-Ta'addudīyah al-Thaqāfīyah fī al-Fikr al-siyāsī al-mu'āṣir, Mushkilat al-indimāj wa-al-tanawwu', (Ṭ1). Lubnān : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah.
- kymlykā, wyl, (2011). Ūdissā al-Ta'addudīyah al-Thaqāfīyah, sabr al-Siyāsāt al-Jadīdah fī al-Tanawwu', j1, tarjamat Imām 'Abd al-Fattāḥ Imām, 'Ālam al-Ma'rifah 377, al-Kuwayt : al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfah wa-al-Funūn wa-al-Ādāb.
- hntnghtwn, Šāmū'īl. (1999). Šaddām al-ḥaḍārāt, i'ādat Šun' al-nizām al-Ālamī, (Ṭ1). Lubnān : Dār Suṭūr.
- Imrājy, Murād. (2018). Mufradat al-dawlah bayna al-ḥadāthah wmā-b'd al-ḥadāthah, wyl kymlykā anmūdhajan, ḍimna Kitāb jamā'ī "" al-ḥadāthah wmā-b'd al-ḥadāthah .. min 'aṣr al-mītāfīzīqā wa-al-kullīyāt ilā 'Ālam bi-lā mrkzyāt ", ishrāf wa-tansīq wa-taqdīm Muḥammad ibn sbā', (Ṭ1). Lubnān : Dār Rawāfid al-Thaqāfīyah.
- sāfydān, bātryk. (2011). al-dawlah wa-al-ta'addud al-Thaqāfī, tarjamat al-Muṣṭafā ḥswny, (Ṭ1). Lubnān : Dār Tūbqāl.
- tāylwr, Charles. (2015). almtkhyāt al-ijtimā'īyah al-ḥadīthah, tarjamat al-Ḥārith al-Nabhān, (Ṭ1). Lubnān : al-Markaz al-'Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsāt al-Siyāsāt.
- Maṭar, sāyd. (2015). masā'il al-ta'addud wa-al-ikhtilāf fī al-anzīmah al-lībrālīyah al-Gharbīyah, madkhal ilā dirāsah a'māl Charles tāylwr, (Ṭ1). Lubnān : al-Markaz al-'Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsāt al-Siyāsāt.
- sbāktr, sylwn. (Dīsimbir 2016). Charles tāylwr, Hikāyat al-dhāt wa-al-nash'ah wāl'trwḥh al-falsafīyah, Majallat al-istighrāb (almjld2), (al'dd2). 321-241.

– المراجع باللغات الأجنبية:

- Gwinn, Robert. (1994). *The New Encyclopedia Britannica*, Vol8, edition 15. London: the edition London.
- Turnbull, Joanna. (2010). *Oxford advanced Learner's Dictionary*, 8th edition, London: Kindle edition.
- Voutat, Bernard. Knuesel, René. (1997). *La Question des Minorités, une perspective de sociologie politique*, Politix, revue des sciences sociales des politique, Vol 10, n° 38, 136-149.